مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية

تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

(كم) بين الإنشاء والخبر

‘How Many’-between Composition and Statement

د. الطاهر محمد امبيه

أستاذ مساعد، كلية الآداب بصبراتة، جامعة صبراتة

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الألكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

(كم) بين الإنشاء والخبر

‘How Many’-between Composition and Statement

الطاهر محمد امبيه

أستاذ مساعد، كلية الآداب بصبراتة، جامعة صبراتة

Tma.embaya@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة تأصيل(كم)، ذلك أن هذا اللفظ قد اشتهرت له دلالات رأى كثيرون أنها أصيلة له، وأن احتماله لتلك الدلالات هو باب أنه مشترك لفظي لا باعتبار أنه ثمة أصل وفرع في المسألة، وقد تمت الاستعانة في هذا البحث بكل من المنهجين (الاستقرائي) و(التحليلي) لاعتقاد الباحث بأنهما الأنسب والأجدى في مثل هذه الدراسة، وقد خلص البحث إلى بعض النتائج أهمها: أن (كم) الاستفهامية أصل للتي تفيد الخبر للدلالة على التكثير، وأن ما سيق من آراء تفصل بينهما لا يمكن عدها ركائز متينة يقوم عليها مذهب الفصل، وأن الحاصل لا يعدو توسعاً في اللغة، وهو في سياق استيعاب المباني كثرة المعاني.

Abstract :

This study aims to investigate the origin of the word ‘How Many’ as it has been linked with many different original connotations. This can be explained by considering ‘how many’ as a shared verbal pronunciation not as the one with an origin and a branch. The inductive and analytical approaches were used in this study and some results including; a)-the question word ‘how many’ is the origin of the word ‘how many’ which indicates multiplicity; b)-the previous views which distinguished between them do not have a strong foundation. It is all about expanding the language within the context of constructions and their multiple meanings.

مقدمة:

ثمة تداخل ظاهر بين الدرسين (النحوي) و(البلاغي)، ومنشأ ذلك أن ميدان الدراسة لكليهما واحد، غير أن عناية اللغويين ـ في الغالب ـ متسلطة على بناء نظرية العامل لتبرير الحركة الإعرابية، والحركة الإعرابية عند أكثرهم ناتجة عن تسلط عامل ظاهر أو مقدر بالضرورة وليست هي عنصر التحويل في المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، والحقيقة أن هذا المذهب لا يمكن التسليم به على إطلاقه، كما لا يمكن التسليم بأن نائب الفاعل الذي أصله المفعول قد ورث شيئا من المحذوف غير العلامة الإعرابية، ذلك أن الفعل واقع عليه في الحالتين.

لذا فإن قواعد النحو معتبرة والأخذ بها لازم في سياق استقامة اللفظ، ولكنها غير مطلقة في توصيف المعاني للمباني بشكل دقيق، أما الدرس البلاغي فهو يعتني بالمعاني الناشئة عن التراكيب سواء أكانت أصيلة بأصالة دلالات ألفاظ تلك التراكيب، أم فرعية وناشئة عن تغير مواضع تلك الألفاظ وتحولات السياق.

وموضوع الدراسة في هذا البحث وهو (كم) لا يخرج ـ بحسب الباحث ـ عن هذا الإطار، فقد ذهب أكثر اللغويين إلى أن (كم) على نوعين هما: الاستفهامية، والخبرية، واجتهد بعضهم في جعل قواعد تؤطر لمبدأ الفصل هذا، غير أن من يوسع النظر ويقيس النظائر يجد أن في المسألة نظر، على ذلك رأى الباحث أن يعتني بالمسألة ويبحث أركانها وتفاصيلها علّه يبلغ مراده في الكشف عن ملابساتها، فكان هذا البحث الذي أرجو فيه التوفيق والمثوبة من الله ـ تعالى ـ، والقبول عند من يطلع عليه.

الكلام بين الإنشاء والخبر:

يُعرف الكلام بأنه "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"[1]، وذاك اللفظ هو الجملة التامة الأركان لفظاً أو تقديراً، فمن الأول قولك: (العلم نور)، و(ينير العلم الطريق)، ومن الثاني قولك: (أنا) جواباً لمن سأل: من كتبَ الدرس؟، والتقدير: أنا كتبتُ الدرس، ومنه أيضا قولك مخاطباً غيرك: (قم)، والتقدير: قم أنت.

والكلام الذي عرفنا ما هو إلا إنشاء أو خبر، وقال ابن قتيبة : "الكلام أربعة: أمر، وخبر، واستخبار، ورغبة، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي: الأمر، والاستخبار، والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر"[2]. وجعل قدامة بن جعفر اللغة نوعين: خبر وطلب، وذكر أن الخبر هو: كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده، ومنه ما يَبتدئُ لمخبرٍ به فَيُخَصَّ باسم الخبر، ومنه ما يأتي بعد سؤال فيسمى: جوابًا، ويعرف الخبر بأنه صنف القول الذي يقع فيه الصدق والكذب، وذلك إن كان الخبر ابتداء، وأمّا إن كان الخبر جوابًا فيقال فيه خطأ وصواب، وأما إن كان اعتقادًا فيقال فيه حق وباطل، وأمّا الطلب: فكل ما طلبته من غيرك، وهذا الصنف لا يقع فيه الصدق ولا الكذب، ومنه الاستفهام، والدعاء، والتمني[3].

ولا ريب أن ما ذكره ابن قتيبة وقدامة بن جعفر مقابلاً للخبر إنما هو يدخل في مسمى الإنشاء، عليه فالكلام إنما هو إنشاء أو خبر كما تقدم، وإليك مزيد تفصيل في شأنهما:

أولاً: الإنشاء

الإنشاء مصدرٌ، والماضي منه أنشأ، والمضارع: يُنشئ، والأمر: أنشئ، والإنشاء: الخلق والابتداء، والإنشاء: الإيجاد والإحداث والشروع، تقول: أنشأ فلان الحديث: وضعه، وأنشأ يحكي: جعل وابتدأ، وأنشأ الغلام يمشي: إذا شرع في المشي[4].

ومفهوم الإنشاء في عرف البلاغيين لا ينفك عن المدلول اللغوي للفظ، والهدف من الإنشاء عندهم هو إيجاد الشيء وإنشاؤه ابتداء، إذ ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه،

"أي ليس المقصود من الجملة الإنشائية إفادة أن محتواها يطابق نسبتها الخارجية، عليه فليس المقصود منها الإخبار بمطابقة تلك النسبة لتلك، إنما المقصود هو إنشاء هذا المعنى"[5]، لذا فقد قيل: إن الإنشاء قول لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاته.

والحقيقة أن لأساليب الإنشاء واقعاً في ذهن المتكلم، غير أن المتكلم لا يقصد إلى ذلك الواقع ليوافقه بكلامه أو يخالفه، وإنما غايته إيجاد الشيء وإنشاؤه، وكذلك فإن أسلوب الإنشاء يستلزم مضمونه خبرًا يوصف بالصدق أو الكذب ضرورة، وذلك نحو قولك: (قم) الذي مُفاده (أنا طالب منك القيام)، وقولك: (يا فلان) الذي مُفاده (أنا طالب منك الإقبال)، عليه فقد قيد تعريف الإنشاء بأنه قول لا يحتمل الصدق ولا الكذب لذاته، أي لذات الأسلوب الإنشائي لا إلى ما يستلزمه[6].

والإنشاء الذي عرفنا يكون على نوعين هما: الطلبي، وغير الطلبي، والمقصود بالطلبي هو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب، فإن قلت لشخص: (افتح الباب) فإن قولك هذا يستدعي شيئاً غير حاصل عند تلفظك به، ذلك أن الذي تخاطبه لم يكن قد فتح الباب، ولو كان قد فتحه لم تكن في حاجة حينها إلى أن تطلب منه القيام بذلك؛ لأنه حاصل وقتها ولا فائدة من الطلب، وكذا قولك لمُخَاطبِك: (لا تفتح الباب) فإنه إن كان فتحه لما طلبت منه عدم فتحه، ولا ريب أن قولك: (افتح الباب) أمرٌ، وقولك: (لا تفتح الباب) نهيٌ، والأمر والنهي صنفان أصيلان من أصناف الإنشاء الطلبي بالإضافة إلى الاستفهام والنداء، وأكثر أهل العربية يصنفون التمني إنشاءً طلبياً، وقد ذكر ابن فارس أن أهل العربية مختلفون فيه على وجهين، فقال: "قال قوم: هو مِن الأخبار؛ لأن معناه (ليس) إذا قال القائل: (لَيْتَ لي مالاً) فمعناه: ليس لي مالٌ، وآخرون يقولون: لو كان خبراً لجاز تصديق قائله أو تكذيبه"[7]، وقد عدّ الزمخشري التمني إنشاء لكنه استشكل دخول التكذيب في جوابه، وذلك في قوله تعالى: (يالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ)[من الآية (27) من سورة الأنعام] ، قال الزمخشري: "هذا تمنٍّ قد تضمن معنى العِدَة ، فجاز أن يتعلق به التكذيب ، كما يقول الرجل : ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إليك وأكافئك على صنيعك ، فهذا متمنّ في معنى الواعد"[8].

أما الإنشاء غير الطلبي فهو ما لا يستدعي مطلوباً مطلقاً، ولهذا النوع أساليب كثيرة منها: المدح، والتعجب، والقسم، وصيغ العقود .. وغير ذلك، وهذا النوع من الإنشاء ليس موضع اهتمام عند البلاغيين، ولعل ذلك راجع إلى قلة أغراضه البلاغية، وكذلك فأن أغلب أنواعه في الأصل أخبار منقولة إلى معنى الإنشاء[9].

ثانياً: الخبر

الخبر في اللغة واحد الأخبار ويُجمع أيضاً على أخابير، وهو اسم لما يتحدث به الناس ويتناقلونه بينهم، وحُكي أن الخبر هو النبأ، وقيل: إن النبأ خبر مقيد بكونه عن أمر عظيم، واستخبره: سأله عن الخبر، والتَّخَبُّرُ: السؤال عن الخبر[10]، ونقل ابن فارس عن أهل اللغة أنهم لا يقولون في الخبر أكثرَ من أنّه إعلامٌ، والخبر هو العلم، كما حكى عن أهل النظر أنهم يرون بأن الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه،

وهو إفادة المخاطَب أمراً في الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل أو الدائم، نحو (قام زيد)، و(يقوم زيد)، و(قائم زيد)، ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً، فمن الواجب قولنا: (النار مُحرقة)، ومن الجائز وقولنا: (لقي زيد عمراً)، ومن الممتنع قولنا: (حملت الجَبَل)[11].

والخبر عند الأصوليين هو "اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم إلى معلوم أو سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى تمام، مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها"[12]، والمراد بالنسبة هنا: الإسناد، والمسند المعلوم لا يُسند لمجهول في الخبر، كما لا سبيل إلى إسناد مجهول لمعلوم، وسلب النسبة خبرٌ لأنه حكمٌ بانتفاء النسبة أُسند إلى معلوم، وقصد المتكلم إلى إثبات النسبة أو انتفائها هو ضابط الحكم على القول بأنه خبر أو غير ذلك عند الأصوليين؛ لأن القول المشتمل على نسبة لا يقصدها المتكلم إثباتاً أو نفياً لا يدخل في حكم الخبر بتلك النسبة؛ لأنها غير مقصودة.

أما الخبر في عرف البلاغيين فهو: الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب لذاته[13]، أي بقطع النظر عن المُخبر وكذلك الواقع، ومن الخبر قولك: (رأيت محمدًا)، فهذه الجملة أفادت نسبة الرؤية للمتكلم والحكم بها عليه، وكذا قولك: (ما رأيت محمدًا)، فقد أفادت هذه الجملة نفي رؤية محمد بالنسبة للمتكلم، وذلك كله يوصف بالكلام الصادق إن وافق الواقع، وإن خالفه كان كذبًا، غير أن بعض الأخبار لا توصف إلا بأحد الوصفين منفردًا على الدوام، وذلك باعتبار أسباب خارجة عن نطاق الجملة، وليس لذات الكلام من حيث هو خبر، ومن ذلك الأخبار الواردة في كلام الله تعالى، فلا يمكن لمسلم وصفها بغير الصدق، وكذا الأخبار المتعارضة مع ما نص عليه كتاب الله العزيز فلا يصفها المسلم بغير الكذب.

عليه فإن الخبر عندهم هو الكلام الذي خالطه احتمال الصدق أو الكذب دون النظر إلى أي عارض خارج عن الجملة ذاتها، ذلك أن الكلام الموصوف بالصدق استنادا على خصوص المخبر أو خصوص الخبر، أو على مطابقته للواقع لا يخرجه عن احتمال الكذب عند آخرين لهم اعتبارات مخالفة للاعتبارين الأولين، أو أنهم لا يؤمنون بتلك المطابقة للواقع وإن كانت حاصلة.

كَـمْ:

كَمْ بفتح الكاف وسكون الميم اسم نكرة لا يتعرف، وهو مبني مبهم له صدر الكلام[14]، والفراء من الكوفيين يرى بأنها مركّبة حيث يقول: "ونرى أن قول العرب: كم مالك، أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها، كما قالوا: لِمْ قلت ذاك؟، ومعناه: لِمَ قلت ذاك، ولمَا قلت ذاك؟"[15]، وقد نقل ابن فارس اعتراض الزجاج على قول الفراء بقوله: "وعاب الزجاج على الفراء قوله في كم، وقال: لو كانت في الأصل كما وأسقطت ألف الاستفهام لتركت على فتحها كما تقول: بم، وعم، وفيم أنت؟"[16].

وقال أبو البركات الأنباري . حجة البصريين . بعدم التركيب "وأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[17].

ويرى كثيرٌ من اللغويين المعاصرين بتركيب (كم)، والواقع "أن قابلية جزءي التركيب على الدلالة على معنى مفيد قبل التركيب، أو في حال استقلال كل منهما بنفسه يعد أهم ضابط للحكم على كلمة ما بالتركيب أو عدمه، وهذا ما يصعب ملاحظته مع (كم)، ومن ثم يجعل الحكم عليها بالتركيب بحاجة إلى تأمل"[18].

وتعد (كم) من ألفاظ الكنايات، ويكنى بها عن العدد إذا كانت للسؤال عنه[19].

ومذهب البلاغيين أن (كم) اسم أصيل من أسماء الاستفهام، والاستفهام عندهم: "طلبُ العلم بشيء بأدوات معروفة"[20]، وهو أيضاً : "طلبُ المراد من الغير على جهة الاستعلام"[21]، وخلاصة قولهم فيه: هو طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل بأداة خاصة.

فأما طلب العلم فهو ركيزة أساسية في حقيقة الاستفهام، وكذا الجهل بالمطلوب من قبل السائل، وأمّا تحديد أساليب الاستفهام بأدوات معروفة أو مخصوصة وهي حرفان وتسعة أسماء فهو أمر فيه نظر، إذ لو تتبعنا لغة العرب بدءًا بكلام الله تعالى لوجدنا الأمر أوسع من ذلك، فإلى جانب هذه الأدوات المعروفة هناك أساليب أخرى يحصل بها الاستفهام كالتنغيم والاستفهام غير المباشر، والمراد بالأول هو الحاصل بنغمة الصوت عبر تغيرات تتتابها صعودا وهبوطا لغاية وهدف يرمي إليه المتكلم[22]، ومن تلك التغيرات التي غايتها الاستفهام قول الشاعر[23]:

رَفَوْني وَقَالوا: يا خُوَيْلِدُ لم تَرَع ... فَقُلْتُ – وَأَنْكَرْتُ الوُجُوهَ – هُمُ هُمُ؟

ومن ذلك أيضًا قول شاعر آخر[24]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البِيْضِ أَطْرَبُ ... وَلاَ لَعِبًا مِنّي وَذُو الشّيْبِ يلْعَبُ؟

فالاستفهام بالتنغيم حاصل في آخر البيتين السابقين، والمعنى في البيت الأول هل هُم هُم؟ وفي الثاني هل ذو الشيب يلعبُ؟ وذلك على معنى الإنكار.

أما الاستفهام غير المباشر فالمراد به استعمال كلمة تعطي بأصل وضعها دلالةَ طلب العلم[25]، ومن ذلك مثلاً قول القائل مخاطبًا غيره: أعلمني باسمك؟ وأخبرني عن مكان محمد؟ ونبئني عن موعد الامتحان؟ وسؤالي عن زمن بقائك في الدار؟، فهذه الجمل لم تحتو على أداة من أدوات الاستفهام المعروفة، كما أنها لم تعتمد حذف الأداة ولا التنغيم في دلالتها على طلب العلم، ومع ذلك فالاستفهام فيها ظاهر، فكأن السائل يقول في الجملة الأولى: ما اسمك؟، وفي الثانية: أين محمد؟، وفي الثالثة: متى موعد الامتحان؟، وفي الرابعة: كم بقيت في الدار؟.

وبالرجوع إلى (كم) فإن مذهب النحاة أنها على نوعين:

أوّلاً: الخبرية وهي التي تكون بمعنى كثير، ومنها قولك: كم رجل أكرمتُ، تريد بذلك أنك أكرمت رجالاً كثيرين، وقال سيبويه والمبرد بأن كم التي تفيد الخبر معناها معنى رُبّ[26].

ثانيًا– الاستفهامية: وهي التي تقع سؤالاً عن العدد، تقول: كم كتابًا اشتريت؟ وكم طالبًا رأيت؟ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا؟، وقد تحذف المميز فتقول: كم رأيتك؟ أي: كم مرة؟، ومن ذلك قوله تعالى: (قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ)[من الآية (19) من سورة الكهف] ، أي: كم يومًا؟.

وقد جُمعت خمسة أمور هي محل اشتراك بين كم الاستفهامية وكم التي تفيد الخبر، وهي: (الاسمية) و(الإبهام) و(الافتقار إلى التمييز) و(البناء) و(لزوم التصدير).

كما جُمعت خمسة أمور أخرى تفترق فيها كم الاستفهامية عن التي تفيد الخبر[27]، وتلك الأمور هي:(الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب خلافًا للاستفهامية) و(المتكلم بالاستفهامية يستدعي جوابًا من مخاطبه خلافًا للخبرية) و(الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية) و(تمييز الخبرية مفرد أو مجموع، وتمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفردًا) و(تمييز الاستفهامية لا يكون إلا منصوبًا خلافًا للخبرية).

والزمخشري يرى أنه لا وجود للخبرية في الأصل، بل هي فرع عن الاستفهامية، وقد صرح بذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ)[من الآية (31) من سورة يس]، قال الزمخشري: "(كم) لا يعمل فيها عامل قبلها، كانت للاستفهام أو للخبر؛ لأن أصلها الاستفهام، إلاّ أن معناه نافذٌ في الجملة كما نفذ في قولك: ألم يروا إن زيدًا لمنطلقٌ؟ وإن لم يعمل في لفظه"[28]، وادعى الزركشي عدم سلامة كلام الزمخشري المتقدم، ولكنه لم يقدم بين يدي دعواه أي دليل[29]، وقد ذهب مُهذب الدين المهلبي مذهب الزمخشري في المسألة بقوله: "إن (كم) الخبرية منقولة من (كم) الاستفهامية، كما نقلوا (كيف) إلى الخبر في قولك: فكيف تكون أكون وكيف تصنع أصنع"[30]، وقد وافق ابن يعيش أيضا مذهب الزمخشري بقوله في (كم): "أصلها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه، وليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أن لها صدر الكلام كالاستفهامية، وتفسر بالمنكور، ويجوز تفسيرها بالواحد، كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليدل على أنها مُخرجةٌ عنه إلى الخبر، وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العِدَة"[31].

وقد سلك الدكتور خليل عمايرة مسلكاً انتصر فيه للقول بأن الاستفهامية أصل للخبرية حيث يقول:" لما كانت المعاني أوسع من المباني اللغوية، فإن المبني يمكن أن يستعمل، بل يجب أن يستعمل لأكثر من معنى، فعندما أراد المتكلم أن يعبر عن معنى الكثرة استعمل (كم) الاستفهامية نفسها، ولكنه غيّر حركة الاسم الذي يليها من النصب إلى الجر، فكانت الكسرة هي عنصر التحويل في هذه الجملة، فالكسرة علامة معنى ودليل عليه، وليست حركة ناتجة عن تسلط عامل عليها مقدرٍ أو ظاهرٍ"[32].

والذي يظهر أن كلام الزمخشري ومن سار صوبه له ما يقوّيه، فبالإضافة إلى الأمور الخمسة المشتركة بين كم بنوعيها فإن الأمور الخمسة التي عدّوها فروقًا بينهما محلُ نظر، ولا يمكن عدّها فروقًا أصيلة تميز بين نوعي كم.

فأما الأمران الأول والثاني فقد قيل فيهما: إن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب خلافًا للاستفهامية، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي جوابًا من مخاطبه خلافًا للخبرية[33]، والذي يظهر أنّ هذين الأمرين متعلقان بالمعنى لا اللفظ، والمعنى متغير بحسب المقام والسياق ومجموع القرائن، ومنشأ ذلك مرادُ المتكلم وغايته من قوله، ألا ترى أنهم يستعملون الخبر وهم لا يقصدون به فائدة الخبر ولا لازم الفائدة ؟، وإنما مراداً آخر يستدعيه المقام والقرائن، فقول القائل لمن أراد أن يعاقبَه بالضرب مثلاً: إني مريضٌ وبي من العلل كذا وكذا، ليس مراده إعلام المخاطَب بالخبر ولا غايته إعلامه بأن المتكلم عالم بمضمون الخبر، وإنما المراد هو الاسترحام والاستعطاف المبني على إظهار الضعف الذي يستوجبه مضمون الخبر.

وكذلك فإن العرب كثيراً ما تستعمل أساليب الإنشاء والمراد هو الخبر، ولا يجعلون ذلك تفصيلا بين معنيين للفظ الذي بُنيت عليه الجملة الإنشائية، ومن ذلك قوله تعالى في شأن صلاة الجمعة: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)[من الآية (10) من سورة الجمعة]، فالمراد هنا: انتشروا في الأرض إن شئتم، وليس وجوب الانتشار امتثالا لظاهر لفظ الأمر، وهذا ما يسمى في عرف البلاغيين: خروج الأمر عن مقتضى الظاهر إلى الإباحة.

ومن ذلك أيضا قوله الشاعر[34]:

أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتى أَضَاعُوا لِيومٍ كرِيهَةٍ وَسِدَادِ ثَغْرِ

فليس مراد الشاعر ظاهر الاستفهام وهو الاستعلام عن الفتى المضيع لأنه قد ذكره ابتداءً، وإنما أراد أن يعظم شأنه ويرفع منزلته ويهوّل من أمر ضياعه.

عليه فلا ضير من أن يكون أصل كم الخبرية هو الاستفهام فلما استعملت في مقام الخبر تلبست بمعناه واقتضت ما يقتضيه من معانٍ.

وأمّا الأمر الثالث وهو أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية[35]، فهو أمر يتعلق بالمعنى أيضًا، وإن كان ظاهره لفظيًا؛ ذلك أنك إذا استعملت كم في مقام الخبر قلت: كم عبيدٍ لي خمسون بل ستون، فأنت لا تسأل بكم عما بعدها ولا الذي يليه، بل غرضك أن تخبر عن كثرة عبيدك، فاستعملت كم للدلالة عن تلك الكثرة، ولم تجد حاجة إلى الهمزة التي تدل على الاستفهام في باقي الجملة؛ لأن الاستفهام لم يكن من أغراضك فيها، وذلك خلاف لقولك: كم عبيدك أعشرون أم ثلاثون؟، فأنت هنا استعملت كم على أصلها، وسألت بها أولاً عن العدد مطلقًا، وذلك بقولك: كم عبيدك؟ ثم أردت التفصيل فأتيت بالهمزة وبأم طالبًا التعيين فقلت: أعشرون أم ثلاثون؟ فمجيء الهمزة بعد كم في الجملة تابع لغرضك من استعمال كم وليس أصلاً تنقسم كم بموجبه على نوعين كما تقدم.

وأما الأمران الرابع والخامس؛ فهما أيضًا لا يمكن التعويل عليهما في جعل كم على قسمين، ذلك أنهما ليسا موضع اتفاق حتى عند النحاة أنفسهم، فقولهم: إن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع، وتمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفردًا ليس محل اتفاق، فالكوفيون يرون بجواز أن يكون تمييز الاستفهامية مجموعًا شأنها شان الخبرية[36]، وكذلك قولهم: إن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا منصوبًا خلافًا للخبرية ليس محل اتفاق أيضًا، ففريق كبير من النحاة من المدرستين يرون جواز جرّ تمييز الاستفهامية على غرار الخبرية، ومنهم: الفراء والزجاج وابن السراج ... وغيرهم[37].

وعلى ما تقدم يمكن القول بأن الراجح هو ما ذهب إليه الزمخشري ومن سلك مسلكه، وهو أن كم الاستفهامية أصل لكم التي تفيد الخبر، وأن استعمال كم في موضع الخبر هو استعمال خرجت به كم عن أصل وضعها إلى معنى آخر دلّ عليه السياق والقرائن، شأنها في ذلك شأن جميع أدوات الاستفهام وغيرها من الأدوات التي استعملت في غير ما وضعت له.

ونشير إلى أن (كم) لم تأت في القرآن الكريم متصلة بمميز، ذلك أنه لم يلها إلاّ أفعال أو من الجارة فقط، وقد وردت (كم) في القرآن الكريم إحدى وعشرين مرّة، وقعت في أربعة عشر موضعًا مفعولاً به، منها قوله تعالى: (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ)[من الآية (6) من سورة الأنعام]، ووقعت كم في ثلاثة مواضع ظرف زمان، منها قوله تعالى: (قَالَ كَمْ لَبِثْت)[من الآية (259) من سورة البقرة]، ووقعت في ثلاثة مواضع أخرى مبتدأ، ومنها قوله تعالى: (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا)[من الآية (4) من سورة الأعراف]، ووقعت كم في موضع واحد مفعولاً ثانيًا، وذلك في قوله تعالى: (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ)[من الآية (211) من سورة البقرة].

وأما عن معاني كم في القرآن فقد جاءت استفهامية للسؤال عن العدد في ثلاثة مواضع، وزعم السيوطي أن كم لم ترد استفهامية في القرآن الكريم[38]، ولعله غفل عن قوله تعالى: (قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)[من الآية (259) من سورة البقرة]، وعن قوله تعالى: (قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ)[من الآية (19) من سورة الكهف]، وعن قوله تعالى: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)[من الآية (112) من سورة المؤمنون]، وقد وردت كم في موضع واحد محتملة معنى الاستفهام ومعنى الخبر[39]، وذلك في قوله تعالى: (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ)[من الآية (211) من سورة البقرة]، وأما في جميع المواضع الأخرى فكانت كم فيها بمعنى الخبر، فأفادت التكثير في جميع تلك المواضع، وأفادت إلى جانبه معنى آخر كالتخويف والتعظيم... وغير ذلك في بعض تلك المواضع.

خاتمة:

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى بعض النتائج من أهمها ما يلي:

ـ تبين من خلال البحث أن لأسلوب الإنشاء واقع في ذهن المتكلم، ومضمون الإنشاء يستلزم خبراً يوصف بالصدق أو الكذب، غير أن المتكلم لا يقصد إلى ذلك الواقع ليوافقه بقوله أو يخالفه، كما أن الخبر الذي

يستلزمه أسلوب الإنشاء ليس معياراً للحكم على صنف القول، ذلك أن حقيقة الإنشاء هي عدم احتمال لفظه الصدق ولا الكذب لذاته لا إلى ما يستلزمه.

ـ ثبت من خلال البحث أيضاً أن المنظور في الحكم بالصدق أو الكذب على جملة الخبر عند البلاغيين هو مفهوم الجملة ذاتها دون النظر إلى خصوص الخبر أو المخبر أو الواقع؛ لأن كل هذه الاعتبارات ليست محل اتفاق لعوامل خارجة عن الخبر ذاته.

ـ ظهر من خلال البحث أن القول بانقسام (كم) على خبرية واستفهامية أصالة هو قول لا يمكن أن يقوم بذاته، وهو قول ضعيف في أحسن الأحوال، والأظهر أن (كم) أصلها الاستفهام، وأما استعمالها في الخبر بمعنى التكثير فهو من قبيل استعمال أدوات الاستفهام في غير ما وضعت له بمعونة القرائن، وهو كثير جداً.

الهوامش:

(1) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980م: 14.

(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2003م : 2

(3) قدامة بن جعفر، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة الطبع 1982م: 44، 45.

(4) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: ياسر سليمان ومجدي فتحي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مادة: نشأ.

(5) طالب محمد إسماعيل، علم المعاني بين بلاغة القدامى وأسلوبية المحدثين، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1997م: 76 .

(6) بسيوني عبدالفتاح فيود، علم المعاني، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 2004م: 32.

(7) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، سنة الطبع 1977: 403.

(8) جار الله الزمخشري، الكشاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان :16/2.

(9) عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: 70.

(10) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، مادة: خبر.

(11) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: 44، وابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، مادة: خبر.

(12) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ: 15/2.

(13) بدوي طبانة، معجم البلاغة، دار المنار، جدة، السعودية، ط4، 1997م:192،191.

(14) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، لبنان، سنة الطبع 1988م: 328/4، وجلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2000م: 514/1.

(15) أبي زكريّا الفراء، معاني القرآن، دار عالم الكتاب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م: 466/1.

(16) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، مرجع سبق ذكره: 242.

(17) أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، دمشق، سوريا: 300/1.

(18) عماد محمد البخيتاوي، أدوات التقليل والتكثير في العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة الطبع 2010م: 25،26.

(19) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م: 147/3.

(20) الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، قرأه وقدم له: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، سنة الطبع 2008م: 100.

(21) يحيى بن حمزة العلوي، الطراز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، سنة الطبع 2008م: 158/3.

(22) صالح سليم الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، منشورات جامعة سبها، ليبيا، سنة الطبع 1988م: 149.

(23) أبي خراش الهذلي، ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة الطبع 1988م: 206/1، العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط3، 1999م: 133/1.

(24) هذا البيت للكميت بن زيد، ينظر شرح هاشميات الكميت بن زيد بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم، عالم الكتاب، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة الطبع 1984م: 43.

(25) خليل أحمد عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ، جامعة اليرموك، الأردن: 54.

(26) أبي بشر عمرو بن عثمان، سيبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1،: 156/2، المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان: 57/3.

(27) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان: 183-185.

(28) جار الله الزمخشري، الكشاف، مرجع سبق ذكره: 650/3.

(29) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سبق ذكره: 328/4.

(30) مهذب الدين المهلبي، نظم الفوائد وحصر الشدائد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م: 88.

(31) ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م: 125/4.

(32) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، دار عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984: 170.

(33) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سبق ذكره: 184.

(34) هذا البيت لعبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان، المعروف بالعَرْجي، ينظر: العقد الفريد لابن عبد ربه: 23/6.

(35) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سبق ذكره: 184.

(36) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المصدر السابق: 185.

(37) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(38) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: 514/1.

(39) جار الله الزمخشري، الكشاف: 230/1، ومحمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، سنة الطبع 1972م: 402/2.